مبادرات الجماعات المحلية لبلدان إفريقيا– جنوب الصحراء – اتجاه الاقتصاد غير الرسمي

Initiatives Of The African Communities Towards The Informal Economy

د/عقون سعاد*
أستاذة محاضرة أ
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

د/ العيهار فلة**
أستاذة محاضرة ب
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

تاريخ النشر: 2019/06/30

ملخص:

خلافا للتصور القديم والسلبي والعدائي إزاء الاقتصاد غير الرسمي الذي اتسمت به العقود السابقة والذي ظهر من خلال اتخاذ إجراءات تقييدية أو قسرية ضده (الطرد، مصادرة الممتلكات والغرامات...)، يجري حاليا اختراع نهج جديدة لإدارة الاقتصاد غير الرسمي بصورة أفضل، لأنه يؤدي دورا حاسما في التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية، وبهدف توضيح هذه الرؤيا الجديدة عمدنا لتقديم ست (06) حالات لتدخلات الجماعات المحلية الهادفة لتأطير وتحسين أنشطة القطاع غير الرسمي، باعتبارها تساهم في التنمية الاقتصادية المحلية، من حيث الإنتاج، ولكن أيضا من حيث العمالة والحد من الفقر، ونهدف من خلاله أن يكون بمثابة مصدر إلهام لصانعي القرارات والممارسين المحليين الراغبين في تهيئه بيئة أكثر دعما للاقتصاد غير الرسمي في منطقتهم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، إدماج القطاع غير الرسمي.

Summary: Contrary to the old, negative and hostile perception of the informal economy that has characterized the previous decades and which has emerged through restrictive or coercive measures (expulsion, confiscation of property and fines...), new approaches to better manage the informal economy are invented and played a crucial role in the economic development of African countries. And to better clarify this new vision we have chosen to present six (06) cases of community

* aggoun@gmail.com
fellaihar@yahoo.fr**

تاريخ الارسال:20/05/17 تاريخ القبول: 2019/06/08

interventions aiming at framing and improving the activities of the informal sector as contributing to local economic development, in terms of production, and also in terms of employment and poverty reduction, through which we aim to inspire community decision-makers and practitioners to create a more favorable environment for the informal economy in their region.

Keywords: informal economy, communities, local development, integration of the informal sector

---

مقدمة:

أعتبر القطاع غير الرسمي منذ فترة طويلة مشكل لاقتصادات البلدان الإفريقية، نظرا لتفشيه في عمق المجتمع، وهروبه من يد الرقابة المركزية لصعوبة حصره وقياس حجمه، ولهذا استخدمت هذه الدول كل الأساليب الكفيلة بإضعافه ومحاربته، بالرغم من أنه يحتل مكانة مركزية في مجتمعاتها لما يوفره من عمالة ودخل للمواطنين، إلا أن هذه الوضعية تغيرت في سنة 2017، وبدأت مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ترغب في جعله محركا لنمو القارة الإفريقية، وقد نشر هذا الصندوق مؤخرا تصنيفا يحسب بلدا ببلد أهمية القطاع غير الرسمي في الاقتصادات الإفريقية، حيث تتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 25% و 65% ، كما يمثل ما بين 30% و 90% من العمالة غير الزراعية.

لهذا عمدت العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى مقاربة أكثر منها تشاركية مع القطاع الخاص، قصد محاولة تدعيمه لا القضاء عليه من خلال الأساليب القمعية والردعية المستخدمة عادة، وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال هذا البحث، وهو مستمد من تقرير لمبادرة تعاونية لشبكة التنمية الاقتصادية المحلية لجنوب إفريقيا[1]، نظمت هذا المشروع الجمعية الجنوب–إفريقية للحكومات المحلية–بالتعاون مع الشبكة الاقتصادية المحلية الإنمائية لإفريقيا وبرنامج المدن المتحدة والحكومات المحلية في إفريقيا[2].

تمحورت إشكالية هذا البحث في معرفة الطرق التي انتهجتها الجماعات المحلية الإفريقية المدروسة بهدف تأطير وتحسين أنشطة القطاع غير الرسمي، نتائجها وأهم المشاكل التي تمت معالجتها.

عمدنا من خلال هذا البحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي بصفة مختصرة، ثم عرض التجارب المرتبطة بالمقاربة التشاركية مع الاقتصاد غير الرسمي من قبل جماعات إقليمية إفريقية. ولأجل ذلك قسّمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة هي:

– المحور الأول: مدخل للاقتصاد غير الرسمي

– المحور الثاني: نظرة عامة عن الاقتصاد غير الرسمي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

–المحور الثالث: أمثلة تعليمية من ممارسات الجماعات الإقليمية اتجاه الاقتصاد غير الرسمي لخمسة بلدان إفريقية.

المحور الأول: مدخل للاقتصاد غير الرسمي

أولا: تعريف الاقتصاد والقطاع غير الرسمي

استخدم مصطلح القطاع غير الرسمي (Secteur informel) لأول مرة من خلال دراسة قام بها Keith Hart في غانا سنة 1971، وظهر حيز الوجود في تقرير منظمة العمل الدولية إلى كينيا عام 1972، وكانت إحدى الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير أن المشكلة الاجتماعية الحقيقية لبلد في طريق النمو لم تكن البطالة وإنما وجود جزء من السكان النشطين الذين يعملون بجد وبشدة لإنتاج سلع وخدمات دون أن يتم الاعتراف بنشاطهم، ودون أن يسجل هذا الأخير أو يحمى أو ينظم من قبل السلطات العمومية (Hammadouche,2006, P70)[3].

وقد اقترح هذا التقرير (تقرير كينيا) سبعة معايير مميزة للقطاع غير الرسمي: "سهولة الوصول إلى النشاط (سهولة الدخول للسوق)، استخدام الموارد المحلية (التمويل الذاتي، غياب الإقراض)، ملكية الأسرة للمشروع، انخفاض نطاق النشاط، استخدام التقنيات التي تفضل استخدام اليد العاملة، المؤهلات المكتسبة خارج نظام التدريب الرسمي (النظام الدراسي والتكويني)، أسواق تنافسية ودون تنظيم (غير مقننة) »، قام سيثرامان (Sethuraman) في عام 1976 برفع عددها إلى خمسة عشر، بموافقة المكتب الدولي للعمل، من بينها "مرونة ساعات العمل، وعدم اللجوء إلى القروض بانتظام، انخفاض أسعار المنتجات، انخفاض مستوى التعليم، عدم استخدام الكهرباء»، وما تزال القائمة طويلة، وما يسهل فهمه من كل هذا أن النشاط غير الرسمي نادراً ما يجمع بين كل هذه الخصائص.

عرف مكتب العمل الدولي سنة 1993 القطاع غير الرسمي بأنه "مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف أساسي هو خلق فرص عمل ودخول للأشخاص المعنيين، هذه الوحدات لها مستوى منخفض من التنظيم، تعمل على نطاق صغير وبطريقة محددة، مع فرق بسيط أو انعدام وجود تقسيم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج. وتستند علاقات العمل –حيثما وجدت–إلى التوظيف العارض، أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلاً من الاتفاقات التعاقدية التي تقدم الضمانات الرسمية "(منظمة العمل الدولية، 1993).[4]

أعاد صندوق النقد الدولي تحديد إطار القطاع غير الرسمي "إذ يشمل هذا المصطلح الشركات العائلية التي تنتج قيمة سوقية معينة دون أن تكون مسجلة، وعلى نطاق أوسع، الإنتاج التحتي الناتج عن الأنشطة الإنتاجية التي تنتج عن الشركات المسجلة، والتي يمكن أن تكون غير مصرحة للسلطات لتجنب القوانين أو الضرائب، أو لأنها ببساطة غير قانونية".

أما من وجهة نظر المحاسبة الوطنية فيعتبر النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة SCN93 الاقتصاد غير الرسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة، سواء أكانت غير مشروعة أم مشروعة، ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي الأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية، وتوجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء(بورعدة حورية، ص20)[5]

اقترحت لجنة الاقتصاد غير الرسمي للمنظمة العالمية للعمل سنة 2002 أن يستعمل مصطلح "اقتصاد غير رسمي "بدلا من"القطاع غير الرسمي،" لأنه يوضح تنوع المؤسسات والوظائف غير الرسمية، وأنهم أيضا ينشطون في كل القطاعات، سواء في المناطق الريفية وأيضا الحضرية، إلا أنه يجب التمييز بين الاقتصاد غير الرسمي، حيث يكون إجمالي المؤسسات والعمال ينتجون سلعا ويقدمون خدمات مشروعة، عن الاقتصاد الخفي أو غير الشرعي"[6].

ثانيا : تقسيمات الاقتصاد غير الرسمي

بالنظر لتنوع المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبالاستناد إلى النظام المحاسبي الوطني 1993للأمم المتحدة المصطلحات المستخدمة لتعريف الاقتصاد غير المرصود:[7]

أ–الإنتاج السري–التحتي: الأنشطة المنتجة والقانونية، ولكنها تخفى عمدا عن نظر السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو الامتثال للوائح معينة (تمس الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لعدد ساعات العمل، معايير الصحة والسلامة، وبصفة عامة كل الالتزامات الإدارية).[8]

ب–الإنتاج غير المشروع: الأنشطة الإنتاجية التي تولد السلع والخدمات التي يحظرها القانون(مخدرات، دعارة...) أو تكون غير قانونية عندما يمارسها المنتجون غير المصرح لهم بذلك (ممارسة غير مشروعة للطب...) أو نشاطات مثل التهريب، التزوير والفساد، المتاجرة والتستر على الممتلكات المسروقة، ورغم أنها ممنوعة إلا أننا نجدها أحيانا في وضح النهار.

ج–إنتاج القطاع غير الرسمي: الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات التي لم تسجل و/أو تكون أقل من حجم معين من حيث عدد العمال، والتي لها إنتاج موجه للسوق.

د–إنتاج الأسر المعيشية لاستخدامها النهائي: الأنشطة الإنتاجية التي تؤدي إلى استهلاك أو تراكم السلع والخدمات من جانب الأسر التي تنتجها.

نلاحظ مما سبق أن مصطلح القطاع غير الرسمي متضمن في الاقتصاد غير الرسمي، وهو يختلف عن الأنشطة غير المشروعة التحتية.

المحور الثاني: نظرة عامة عن الاقتصاد غير الرسمي في بلدان إفريقية جنوب الصحراء

إفريقيا جنوب الصحراء (L'Afrique subsaharienne) هي إحدى المناطق التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءاً مهماً أكثر من غيرها بمتوسط 38% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2010 و2014 مقابل 34% في جنوب شرق آسيا و23 % في أوروبا، في حين تسجل أمريكا اللاتينية 40%، و17% بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[9]

ما يمكن ملاحظته من الشكل رقم (01) هو أن نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج الوطني الخام مرتفعة جدا وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء بحيث تفوق 40% وتعتبر الأكبر ضمن الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأوروبا وآسيا الشمالية وحتى إفريقيا الشمالية، في حين نجدها متقاربة مع دول أمريكيا اللاتينية، ووفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد غير الرسمي في هذه المنطقة الجغرافية يتميز بتباين كبير جدا [10]، وتساهم العمالة غير الرسمية في المتوسط بنسبه 60% من مجموع العمالة غير الزراعية.

ففي بلدان مثل جزر موريس وجنوب إفريقيا وناميبيا، على سبيل المثال، تتراوح هذه النسبة بين 20% و25% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها تتراوح في مناطق أخرى، مثل بنين وتنزانيا ونيجيريا، بين 50% و65% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي أخذ في الانخفاض تمشيا مع الزيادة في مستوي الدخل، وهذا قد يعكس قدرة أكبر على الحوكمة الفعالة والحوافز المفيدة للحد من هذه الظاهرة.

يمثل القطاع غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط للبلدان المنخفضة الدخل و35% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل بين 2010 و 2014، وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات الهشة من الأرجح أن تكون منافذ لتنمية اقتصاد غير رسمي، وبذلك فإن القطاع غير الرسمي في معظم هذه البلدان يستحوذ على أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، بصرف النظر عن مستوى نصيب الفرد من الدخل، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم (02).

من بين العوامل المحفزة لتنميه القطاع غير الرسمي، نجد الأعباء الضريبية والاجتماعية، ونوعية المؤسسات، وحجم السوق والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام القضائي غير الفعال، والبيروقراطية المفرطة، وانعدام الشفافية، وصعوبة الحصول على الائتمان يمكن أن تدفع نحو هذا البديل، ولاسيّما عندما تكون قدرات الحكومة القمعية ضعيفة.

المحور الثالث: أمثلة تعليمية عن ممارسات الجماعات الإقليمية اتجاه الاقتصاد غير الرسمي لخمسة بلدان إفريقية

سنحاولنا توضيح النهج الجديد لإدارة الاقتصاد غير الرسمي في خمسة بلدان إفريقية، من خلال عرض ست (06) دراسات، وهي تشمل البلدان التالية: كينيا ومالي ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا، والتي تبين استخدام الجماعات المحلية لنهج مختلفة لإدارة الاقتصاد غير الرسمي أو قطاعاته بشكل أفضل في محلياتهم، وعلى الرغم من أن بعض المبادرات لم تكن ناجحة منذ البداية، فإن دراسات الحالة المعروضة تبين بوضوح أن البلديات في أنحاء القارة قد بدأت تعترف بأهمية الاقتصاد غير الرسمي وأن إنكاره غالبا ما يعوق النمو الاقتصادي وسبل العيش المستدامة.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية تحولا كبيرا في تصور الاقتصاد غير الرسمي من "الاقتصاد التقليدي الذي سيتلاشى ويموت مع النمو الصناعي الحديث" إلى جزء متكامل من الاقتصاد، وهو

"التوسع مع النمو الصناعي الحديث" وهذا للبقاء، ويقدم الجدول رقم (01) التناقض الموجود بين النظرة القديمة والجديدة للاقتصاد غير الرسمي.

في حين أن هناك أمثلة إيجابية لبعض الحكومات المحلية التي تنتهج نهجا إنمائيا وشاملا تجاه الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الأغلبية لم تتبن بعد الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد غير الرسمي من حيث إيجاد فرص العمل وخلق سبل عيش مستدامة، إذ "تعتبر الحكومات الوطنية والسلطات البلدية في كثير من البلدان عموما الاقتصاد غير الرسمي الحضري غير مرغوب فيه، وغالبا ما يستهدف سياسات عقابية أو تقييدية خاصة في المؤسسات غير الرسمية".

من جهة ثانية كثيرا ما تجد الحكومات المحلية، التي تبدي اهتماما باحتضان اقتصادها غير الرسمي وتعزيزه، نفسها غارقة في تحدي إيجاد أفضل كيفية ومكان لإدراجه في سياسات الحكومة المحلية وعمليات التخطيط، ومن ضمن التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات المحلية فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي هي:

1-الاعتراف بأهمية ووجود الاقتصاد غير الرسمي (بوصفه أحد المتدخلين أو قطاع رئيسي في التنمية والاقتصادات المحلية) وبتسهيل تغيير المواقف اتجاه القطاع غير الرسمي؛

2- معالجة التعقيد والتنوع في الاقتصاد غير الرسمي، أو امتلاك المهارات والقدرات والهياكل المناسبة داخل قطاع الحكم المحلي للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؛

3- سد الفجوة في العلاقات والاتصالات بين الحكومة المحلية والاقتصاد غير الرسمي؛

4- إدراج قضايا القطاع غير الرسمي في سياسات الإدارات المحلية وأنظمتها وعمليات تخطيطها؛

5- وضع سياسات ملائمة للتنمية الاقتصادية المحلية ومبادئ توجيهية حول ضوابط الاقتصاد غير الرسمي؛

6- التعبئة النشطة للاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية المحلية؛

7- إشراك الإدارات الوطنية في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية لوضع وتنفيذ نهج إنمائي أكثر للاقتصاد غير الرسمي.

كما وأن الغياب شبه-الكلي للإشارة إلى القطاع غير رسمي في وثائق التخطيط والإستراتيجية الخاصة بالحكومات المحلية يعود للأسباب التالية:

- عدم الاستقرار وضعف المنظمات التمثيلية لعمال القطاع غير الرسمي؛
- كثرة هذه المنظمات ووجود نزاعات تفرق بينها حول قضايا السلطة والاعتراف؛

- ضعف المستوى التعليمي للعمال يمنعهم من ممارسة حقوقهم وواجباتهم الدستورية.

ومع ذلك، وبالنظر إلى المساهمة المهمة للقطاع في خلق الوظائف والثروة الوطنية، أصبح من الضروري تطوير مناهج ومقاربات تسمح بتعظيم إمكاناته، ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسات الحالات الست (06) الملخصة التالية، والتي توفر معلومات قيمة عن كيفية دعم الجماعات المحلية للأعمال غير الرسمية القائمة بها:

التجربة الأولى: الإرشادات التوجيهية لإدراك أفضل للقطاع غير الرسمي للجماعات المحلية في جنوب إفريقية

أصدرت رابطة الحكومات المحلية لإفريقيا الجنوبية[11] (SALGA) في سنة 2012 مبادئ توجيهية لمرافقة الجماعات المحلية لأجل الأخذ بعين الاعتبار وبشكل أفضل للقطاع غير الرسمي ودعمه، وقد نشأت هذه المبادرة من انشغال وقلق بعض البلديات التي كانت تخشى من أن إنشاء مساحات آمنة لتنظيم كأس العالم لكرة القدم في عام 2010 سينتج عنه طرد تجار الشوارع، ولأجل ذلك نظم منتدى وطني جنوب إفريقي للاقتصاد غير رسمي[12] (SANIEF) بغرض تكوين إطار عمل لممثلي مدن كيب تاون، جوهانسبرج و إيتيكويني/ديربان (eThekwini/Durban) لتقاسم انشغالاتهم وتبادل خبراتهم، وكان من المأمول أن تؤدي هذه التبادلات إلى تحديد استراتيجية مشتركة فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، وعلى نطاق أوسع تطوير إطار سياسة وطنية إزاء تجارة الشارع.

قدمت مساعدة مالية من قبل وزارة التجارة والصناعة لتسهيل تنظيم التبادلات التي تم توسيعها إلى بلديات أخرى، وبما أن هذا الدعم المالي انتهى في سنة 2009، تولت رابطة الحكومات المحلية لإفريقيا الجنوبية إفريقيا هذا الانشغال، والذي نتج عنه سنة 2012 إعداد مبادئ توجيهية لمقاربة شاملة للقطاع غير الرسمي.

تسلط هذه الإرشادات التوجيهية الضوء على أهمية القطاع غير الرسمي في التوظيف وخلق الثروة، وتعطي لمحة عامة عن السياسات التي طبقتها بعض البلديات، كما تقدم توصيات ملموسة للبلديات لتطوير السياسة الخاصة بها اتجاه القطاع غير الرسمي، وكذلك أمثلة عامة لقوانين بلدية متعلقة بتجارة الشارع. ويمكننا فيما يلي تقديم نظرة شاملة عن هذه الإرشادات: (Douglas Cohen et al. , 2012, PP(13-14, 17))[13]

1- يتضمن بيان السياسة ما يلي:

- تعترف البلدية بأهمية ودور التجار غير الرسميين/المتجولين في المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدية، ولذلك تسعي في هذا السياق إلى خلق بيئة ملائمة وباستمرار، حيث يكون التاجر غير الرسمي/المتجول قادرا علي العمل على النحو الأمثل.
- ترقية البدائل القابلة للاستمرار التي تحسن نمو التجارة غير الرسمية/المتجولة، مع مساعدة التجار أصحاب الشهادات.
- الدعوة إلى نهج متكامل لتسيير التجارة غير الرسمية/المتجولة وتيسيره؛
- تسيير والحفاظ على روابط مستدامة بين المؤسسات الرسمية وفيما بينها؛
- تطوير وإنشاء نظم وإجراءات مناسبة لتخصيص واستخدام والرقابة على الموارد لصالح التجار غير الرسميين / المتجولين؛
- إدخال واعتماد أدوات وإجراءات فعالة للمتابعة والتقييم.

2- **تحديد دور البلدية:** ويتمثل فيما يلي:

- إنشاء الهياكل المؤسسية لإدارة الشؤون غير الرسمية؛
- إشراك التجار غير الرسميين ليصبحوا شركاء؛
- إنشاء منتديات للتواصل وإدارة أصحاب المصلحة؛
- التثقيف والتوعية بشأن السياسات التجارية غير الرسمية والمسائل التشغيلية؛
- خلق بيئة ملائمة لكلا القطاعين، مما يعزز الإدارة المشتركة والشاملة للتجار الرسميين وغير الرسميين.

التجربة الثانية: السياسة الطوعية للبلدية الجنوب إفريقية إيتيكويني/ديربان

بذلت بلدية إيتيكويني/دربان (Ethekwini/Durban) جهودًا رائدة لتصبح أول بلدية في جنوب إفريقيا تنتهج سياسة اقتصاد غير رسمي وقادرة علي تنفيذ العديد من عناصر السياسة بنجاح، بالإضافة إلى ذلك ساهمت سياسة البلدية بخصوص الاقتصاد غير الرسمي في التأثير على السياسات الأخرى في مختلف البلديات في جنوب إفريقيا ومقاطعة كوازولو-ناتال، وقد أدى النجاح في تنفيذ السياسة وما تلاها من إنشاء منتدى الاقتصاد غير الرسمي لبلدية ايثيكويني (EMIEF) إلى ظهور المنتدى الوطني للاقتصاد غير الرسمي في جنوب إفريقيا سانيف(SANIEF)، وتعتبر حالة ايثيكويني مؤشرا قويا على أن البلديات المحلية يمكن أن يكون لها تأثير علي السياسات الوطنية، وأنه ينبغي

للبلديات أن تبذل جهودا متضافرة للعمل معا، وتتبادل ممارساتها بصفة أفضل، وتتعلم من بعضها البعض من أجل تحسين المستوى المحلي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن بناء أمة قوية اقتصاديا في جنوب إفريقيا.

استثمرت البلدية منذ سنة 2000، في البنى التحتية والخدمات للتجار بقيمة 150 مليون ZAR، شملت: الماء والكهرباء، مرافق الغسيل، مستودعات، ملاجئ، أكشاك، مراكز ووحدات دعم، مواقف الحاويات، أسواق، وأسواق السلع المستعملة، وجمع القمامة المنزلية، تنظيف وخدمات الأمن، و لهذا يعتبر نهج إتكويني للقطاع مبتكرا، على وجه الخصوص فيما يتعلق بـ:

1- إنشاء قسم لدعم تجار الشوارع : تعود مجهودات البلدية إلى بداية سنوات 1990 مع إنشاء قسم مخصص لدعم المؤسسات، للسياحة ولوحدات السوق، وتخصيص الموارد لتطوير البنى التحتية والخدمات لتجار الشوارع، ومن بين المشاريع الأكثر نجاحا إنشاء سوق مغطى موجود في أحد أهم مفترقات الطرق في المدينة (مفترق طرق من Warwik)، يسمح باستيعاب ما بين 6000 و 8000 تاجر غير رسمي. وقدم المشروع بنية تحتية تجارية جذابة ومصممة بشكل جيد، فضلا عن الخدمات مثل: مرافق رعاية الأطفال والإقامة ليلا بأسعار معقولة.

2- **إعداد سياسة مشتركة للاقتصاد غير الرسمي**: اجتمعت المجالس البلدية لشمال وجنوب دربان سنة 1999 لتطوير سياسة اقتصاد غير رسمي بنية تعميم وإدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وجعله جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، وبعد عملية صياغة السياسة التي دامت أحد عشر شهرا، حيث تم التشاور المعمق مع جميع الأطراف المعنية على حد سواء، داخل وخارج المجالس، وتمت بذلك الموافقة على السياسة واعتمادها، وتعكس هذه السياسة تغييرًا كبيرًا في التصور، فبدلا من اعتبار نشاطات القطاع غير الرسمي جزءا من مشروع التخفيف من حدة الفقر أو المساعدة الاجتماعية، ستعتبر هذه النشاطات الآن جزءا من سياسة التخطيط الاقتصادي وتنمية البلدية.

في عام 2003 وضعت حكومة المقاطعة ونشرت أيضا كتابا أخضر عن الاقتصاد غير الرسمي، بناءً على خبرتها الخاصة، وشاركت بلدية إيتيكويني في هذه العملية من خلال:

- تبادل المعلومات والتحديات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والمواطنين العاملين به؛
- تقديم خطة استراتيجية تفصيلية فيما يتعلق بعمليات تنفيذ السياسات، مع تحديد الدور الذي تقوم به الحكومة المحلية والترتيبات المتخذة للتعامل مع القطاع غير الرسمي؛

- التأكيد على أهمية تخصيص الموارد الكافية لتجنيد وتمكين مجمل القطاع؛
- تعزيز الفرص الاقتصادية التي تسترشد بالسياسات الواضحة والتخطيط السليم وعمليات التنظيم؛
- تشجيع آليات المراقبة والتقييم للسياسة والإستراتيجية المنفذة على المستوى المحلي؛
- تشجيع المشاريع الرائدة كوسيلة لإدخال العمليات التحولية.

3- **الخدمات المرافقة:** قامت وحدة دعم الأعمال والسياحة والأسواق إيتيكويني سنة 2005، بتسهيل إنشاء منتدى الاقتصاد غير الرسمي للبلدية، التي تم تفويضها بتنفيذ سياستها للاقتصاد غير الرسمي في شراكة مع ممثلين من مختلف القطاعات، بما في ذلك ممثلي التجار غير الرسميين، يجتمع المنتدى كل ثلاثة أشهر للسماح لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في حوار حول القضايا الاستراتيجية للاقتصاد غير الرسمي، وإيجاد الحلول للإجابة عنها، ويهدف إلى تسهيل الابتكار عن طريق تغيير العلاقة بين العمال في القطاع غير الرسمي والبلدية نحو طريقة التعاون التشاوري. هذا المنتدى ألهم إنشاء المنتدى الوطني لجنوب إفريقيا للاقتصاد غير الرسمي (SANIEF) في عام 2006.

4- **تعزيز قدرات القطاع غير الرسمي:** تضمن قسم دعم المؤسسات بناء قدرات التجار غير الرسميين من خلال عدد من التكوينات والبرامج، والمتمثلة في:

- تدريب العاملين في مجال التغذية وشروط النظافة القاعدية ومشاكل الصحة الغذائية؛
- دورة تكوينية مبدئية حول التمويل، بالشراكة مع مؤسسات بنكية، بهدف تكوين التجار في إعداد الميزانية والمبادئ الأساسية للإدارة المالية؛
- التدريب على الآلات، والذي يمكن من خلاله لعمال القطاع غير الرسمي تحسين مهاراتهم، ومن ثم تنويع العروض والمصادر؛
- التدريب على استقبال الزبائن: ويهدف إلى تحضير التجار لاستقبال السياح وتوجيههم؛
- برنامج المشاركة العادلة: يهدف إلى تنظيم التجار غير الرسميين داخل مؤسسة لرؤوس الأموال الذاتية، وستتحصل المؤسسة ضمن هذه العملية على 15% من مركز التسوق؛
- تكوين على عرض المنتجات: يساعد التجار على استخدام أفضل للفضاء عند تقديم بضاعتهم وجذب الزبائن؛
- توفير وصيانة البنى التحتية (مواقف، مراحيض، مساحات تخزين ...).

وكملخص، وعلى الرغم من كل هذه التدخلات المستهدفة، ما يزال القطاع غير الرسمي يواجه تحديات كبيرة بخصوص البنية التحتية، كما يواجه التجار غير الرسميين تحديات اقتصادية مهمة في شكل عدم كفاية الأموال للاستمرار في الاستثمار والنمو، وانخفاض مستويات الدخل، وعدم وجود فرص للشراء بالجملة. وقد تعلمت البلدية عددا من الدروس من هذه المبادرات، وتؤكد على وجه الخصوص على أهمية:

- مشاورات معمقة لجميع الأطراف الفاعلة؛
- إستراتيجية واضحة لتنمية الفرص الاقتصادية للقطاع غير الرسمي، على أساس تركيبة مناسبة للسياسات المستهدفة والتخطيط والتنظيم؛
- عقد اجتماعات منتظمة مع الممثلين للقطاع غير الرسمي، لأجل تطوير علاقة ثقة معهم، لضمان مشاركتهم في اتخاذ القرارات المهمة؛
- وجود منظمات مهنية ممثلة، وهو شرط مسبق لأي عمل فعال مع القطاع غير الرسمي، يمكن للجماعات المحلية أداء دور مسهل في ظهور هذا النوع من المنظمات.

التجربة الثالثة: سوق موتوروا MUTHURWA في نيروبي (كينيا)

يستطيع غالبية السكان الفقراء لمدينة نيروبي عاصمة كينيا، البقاء على قيد الحياة من خلال أنشطة القطاع غير رسمي، حيث تتوفر هذه المدينة اليوم على 2.2 مليون عامل في القطاع غير الرسمي، بنسبة 70% من التشغيل في المدينة.

إن الاعتراف التدريجي بدور القطاع غير رسمي في خلق فرص العمل والحد من الفقر دفع بلدية نيروبي لاتخاذ نهج أكثر شمولا اتجاهه، كما أن زيادة عدد العمال غير الرسميين أصحاب الشهادات العارفين بحقوقهم والذين بإمكانهم تحدي مجلس البلدية، ساهم أيضا في هذا التطور.

إنشاء سوق موثوروا Muthurwa : واجهت مدينة نيروبي في نهاية سنة 2006 مشكلة كبيرة مع البطالة في المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة سريعة في عدد بائعي الشارع، وفي غياب المساحات المناسبة، قام هؤلاء التجار بنشاطاتهم على الأرصفة وبنيت مرافق مؤقتة في المنطقة المركزية للأعمال، مما أدى إلى ازدحام حركة المرور، واستياء التجار الرسميين، ومشادات عنيفة مع السلطات.

تصاعد التوترات بين الباعة المتجولين والبلدية أسفر في نهاية المطاف على ثلاثة أشهر من المظاهرات الحاشدة، وفي مواجهة هذه التعبئة، قررت الحكومة الكينية تخصيص 9 ملايين دولار لبناء سوق حديثة يمكن أن تستوعب 8000 بائعا متجولا، تقع على بعد كيلومترين من المنطقة المركزية

للأعمال، على أن تبقى مفتوحة على مدار 24 ساعة، ويتم توفير المنشآت والخدمات مثل الوصول إلى الماء، الإضاءة، مستشفى، مرافق صحية، مركز شرطة، منصات متعددة الطوابق، منطقة مصرفية، مكتب للإدارة، فضلا عن موقف حافلات لتسهيل وصول الزبائن إلى السوق.

ومع ذلك، فإن جمعيات القطاع غير الرسمي لم تشارك في التخطيط وبناء السوق، وهذا ما أدى على ما يبدو إلى ضعف تفاعلهم وانتمائهم للموقع، بالإضافة إلى إغفال بنى تحتية مهمة، مثل أماكن العرض المغلقة ومواقف سيارات. وعلى الرغم من أن هذا السوق تم إنشاؤه في عام 2008، إلا أنه في حالة سيئة جدا بسبب سوء إدارة الموقع وغياب الصيانة به، ويتطلب إصلاح بعض الأنابيب والمنشآت الكهربائية وتوفير أماكن للقمامة كإجراء عاجل، على إثر ذلك بادر المجلس البلدي بتقديم ضمانات بخصوص تطهير سوق نيروبي.

تظهر الحالة المعروضة عن سوق موثورا أنه من الضروري ضمان مشاركة جميع الأطراف أصحاب المصلحة طوال عملية التخطيط، التهيئة والإدارة. ويمكن إرجاع سوء تصميم السوق وضعف نوعية البنية التحتية–على الأقل في جزء–إلى عدم مشاركة المستفيدين النهائيين في ذلك، كما أن عدم صيانة الموقع تبين ضعف الشعور بتملك التجار للمرافق التي يستخدمونها يوميا، ومن ناحية أخرى من بين أحد الجوانب الإيجابية الأخرى هي إنشاء مواقف الحافلات التي تضمن وصول الزبائن إلى السوق. وتُظهر هذه التجربة عموما أهمية:

- الإدماج الفعلي للفاعلين في القطاع غير الرسمي في تخطيط سوق حضري، مما سيدعم اعتزازهم بأنفسهم وتقليل الضوضاء وتدهور البيئة الناتجة عن انخفاض تملكهم للموقع؛
- منح تجار الشارع وضعية قانونية عن طريق القضاء على القوانين التي تسمح بالتحرش أو طرد العارضين الذين يملكون الترخيص؛
- إعداد نظام لتسجيل التجار بمشاركة منظماتهم المهنية، لتنظيم عدد التجار في الأسواق (15000 تاجر موجود في موقع قدرته الاستيعابية تبلغ 8000 تاجر).

التجربة الرابعة: تفويض إدارة الأسواق لتجار القطاع غير الرسمي مقاطعة باماكو (مالي)

يمثل القطاع غير الرسمي 87% من عمالة العاصمة المالية، ففي عام 2008، كان هناك 233.957 مؤسسات غير الرسمية في مقاطعة باماكو، توظف 319986 شخصا، وتولد رقم أعمال قدره 762 مليار فرنك إفريقي، وتعود إدارة القطاع غير الرسمي للجماعات المحلية منذ بدء مسار اللامركزية في سنة 1991، فأمام ضعف مواردها وهيمنة القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي،

قامت البلدية 1 لمقاطعة باماكو باختبار نظام تفويض إدارة الأسواق وهذا بإدماج منظمات القطاع غير الرسمي بهدف زيادة عائدات الضرائب مع تحسين بيئة العمل للمتعاملين الموجودين في الأسواق.

1- **عرض النهج**: ظهر نهج تفويض الإدارة كبديل للإدارة المباشرة للأسواق من قبل البلدية، ففي إطار الإدارة المباشرة تقوم لجنة المالية للبلدية بإدارة الأسواق بالتعاون مع مسير الأسواق وأعوان البلدية، وكانت نتائج هذا النوع من التسيير دون التوقعات لفترة طويلة، سواء من حيث تعبئة الموارد وأيضا صيانة المنشآت التجارية، مما أدى إلى تجربة نموذج لتفويض الإدارة يفضل مشاركة أكبر للأطراف الفاعلة في خمسة من أهم تسعة أسواق البلدية (Banconi Farada، Bancini Flaaboigou، Boulkassoumbougou، Djelibougou، Doumanzana)، تطبيق هذا النظام المدعم بصفة كبيرة من المنظمة الهولندية كان من خلال خمس خطوات:

الخطوة 1 –تحديد وتعبئة الجهات الفاعلة: تم جرد الجهات الفاعلة المختلفة في النظام وتمييزها حسب نوعين:

– **الجهات الفاعلة المباشرة**: البلدية (من خلال لجنتها للمالية والأعوان البلديين المسؤولين عن إدارة الأسواق)، وجمعيات وتعاونيات تجار وتاجرات الأسواق،

– **الجهات الفاعلة غير المباشرة**، ولكنها إستراتيجية: التنسيق مع قادة الأحياء، لجنة التنمية التشاركية، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية النسوية، المصالح غير مركزية للدولة، المديرية الوطنية للجماعات الإقليمية، ومصالح الضرائب.

الخطوة 2 – تدعيم تعاونيات مستخدمي الأسواق: تم التعرف على تجمعات لتجار في تسعة أسواق، معظم هذه التجمعات غير رسمية تدعى لجان الأسواق أو وجمعيات التجار في البلدية، دون إطار قانوني وقوانين داخلية مكتوبة، ولكن هدفهم هو الدفاع عن مصالح أعضائها، وفي إطار هذه المبادرة، تم التركيز بشكل خاص على تنشيطهم ، مما أدى في وقت لاحق إلى إنشاء تعاونية تجمع كل تلك اللجان: تعاونية مستخدمي السوق (JIGISEME)، وقد تم دعم هذه التعاونية من قبل المنظمة الهولندية للتنمية من حيث التدريب والإرشاد، وتم خلال هذا المشروع وضع دليل يركز علي كيفية دعم إنشاء تعاونيات السوق[15]، وإلى جانب الدعم المقدم للتعاونيات السوقية، يسرت المنظمة الهولندية للتنمية تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين وموظفي البلديات، وركز التدريب على الآثار المترتبة عن هذا النوع الجديد من إدارة السوق.

الخطوة 3 –الإحصاء: تم إعداد إحصاء لدافعي الضرائب بهدف تحديد إمكانات الأسواق، كإستراتيجية مفتاحية لتعبئة الضرائب في الأسواق، سمح إحصاء 11 سوق للبلدية، بقيادة منتخبين بمشاركة تعاونية مستخدمي الأسواق، بتحديد 7525 بائع، 94% منهم يوجدون في الصباح فقط، مما مكن إعلام صانعي القرار وأعوان جمع الضرائب عن الساعات الملائمة لجمع الرسوم والحضور المؤقت للبائعين. وأدخلت البلدية بيانات الإحصاء في قاعدة بيانات بدعم من المنظمة الهولندية للتنمية، كما يمكن أيضا استخدام هذه البيانات لتلبية الاحتياجات التنموية المشتركة، ولاسيما بالنسبة للتطوير المستقبلي للأسواق.

الخطوة 4 –تفويض الإدارة: تم إعداد عقد إدارة بين البلدية وتعاونية مستخدمي السوق، حددت فيه الأهداف، والنتائج، ومسؤولية كل طرف فاعل، وتتطلب إدارة هذه المرحلة اهتماما خاصا، لأنها تتسم بتضارب المصالح، وكثيرا ما تكون المفاوضات صعبة بين أصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك فقد يستغرق إنجاز العقد بعض الوقت، ما لم يتم التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة. وفي هذه المرحلة من العملية يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تعمل مع بعضها البعض بشكل مكثف.

الخطوة 5 –تنفيذ العقد والمتابعة والتقييم: نظرا للطبيعة التجريبية لهذا النهج، تحتم على البلدية وضع نظام للمتابعة والتعلم، ولاسيّما فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي للعقد وجودة الإدارة. وعقدت اجتماعات تقييم منتظمة، وكانت هذه فرصا لاستعراض الإنجازات وتحديد التحديات وتحليل الفروق وتقديم مقترحات لتحسين الخدمات.

2- **نتائج التجربة:** إن تنفيذ نهج تفويض الإدارة في البلدية I من باماكو كان له ثلاثة أهداف رئيسة هي:

- بناء شراكة حقيقية بين أصحاب المصلحة المشاركين في تنميه البلدية؛
- زيادة الجباية الضريبية في الأسواق؛
- تحسين بيئة العمل للأطراف الفاعلة العاملة في هذه الأسواق، وهم أساسا تجار غير رسميين.

ساعد هذا النهج في الوصول إلى مشاركة التجار غير الرسميين في تحديد الخطط الإنمائية للبلدية، مثل برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدية، وهذا دليل واضح على أن البلدية تعترف بأهمية الفاعلين غير الرسميين في الاقتصاد المحلي.

ويظهر نجاح هذا النهج بوضوح على مستوى الضرائب، فقد تحسن تحصيل البلدية للرسوم بنسبة 100٪ تقريبًا في الأسواق التي تم تفويض إدارتها، بفضل جمع أكثر استهدافاً للرسوم وإرادة طوعية كبيرة من التجار، وهذا يرجع إلى مشاركتهم في إدارة الأسواق والتأكيد على أن المبالغ المدفوعة ستساهم جزئيًا في تطوير أسواقهم والحفاظ عليها.

سمح تفويض الإدارة من تحسين صيانة الأسواق، فقد تم التعيين في العقد أن بعض الموارد التي يتم جمعها ستوجه مباشرة لصيانة الموقع، بالإضافة إلى ذلك فإن النهج ولد تعبئة التجار في عمليات صيانة وتطهير للأسواق، كما قامت تعاونية مستخدمي الأسواق أيضا باستثمارات لتوسيع المنشآت التجارية في بعض الأسواق.

التجربة الخامسة: تحويل تجارب الشارع لمساهمين في مركب تجاري في مقاطعة غاسابو، رواند RWANDA

الاقتصاد غير الرسمي في رواندا مهم ويؤدي دورا هاما في نضال البلاد من أجل الحد من الفقر، فهو يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الرواندي (90% من شركات القطاع الخاص غير رسمية)، إلا أن القطاع غير الرسمي لا يظهر بشكل كبير في الخطط الطموحة للبلاد للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وموجه نحو الخدمات في 2020.

1- **تعاونية duhahirane مقاطعة جاسابو:** دعمت مقاطعة غاسابو Gasabo البائعين المتجولين للتجمع معا في تعاونية (تعاونية duhahirane) وليصبحوا مساهمين من مجمع تجاري من 500 متجر، وكان للمقاطعة عدة أهداف، متمثلة في:

- جعل الباعة المتجولين رجال أعمال حقيقيين وتشجيع البائعين الآخرين نحو هذا الاتجاه؛
- خلق بيئة نظيفة وآمنة وسهلة الوصول وحديثة حيث يمكنهم العمل؛
- تقليل عدد البائعين الموجودين في الشوارع؛
- مرافقة عملية إضفاء الطابع الرسمي عليهم، ومن ثمّ زيادة عائدات الضرائب؛
- تحسين البيئة الحضرية والحفاظ على شوارع منطقة Gisozi نظيفة.

لقد تابع المشروع عدة مراحل:

▪ **المرحلة الأولى: فترة التعرف:** أطلقت في أواخر سنة 2009 عملية لتحديد الهوية، وتم من خلالها تعداد 1653 بائع متجول كانوا موجودين في مقاطعة جاسابو، كما تبين أن 243 منهم كانوا متمركزين في قطاع غايزوزي(Gisozi).

▪ **المرحلة الثانية: بناء الوعي – التعبئة:** وهنا تم العمل على إقناع الرجال والنساء بضرورة الاستثمار بالحد الأدنى من الوسائل، وأدى التشجيع والحوافز التي قدمتها المقاطعة (الإعفاء من دفع رسوم الرخصة التجارية لمدة سنة ومنح قطعة أرض بمساحة 1.6 هكتار إلى أعضاء التعاونيّة لبناء السوق) دورا حاسما أثناء هذه العملية، وتدريجيا، وبعد العديد من الاجتماعات والمناقشات، تبين في النهاية أن 74 من الباعة المتجولين على استعداد للاستثمار في التعاونية.

▪ **المرحلة الثالثة: تأمين المرحلة الأولى من الائتمان:** كما قامت المقاطعة بدور مهم في إسداء المشورة للأعضاء بشأن كيفية تأمين الودائع اللازمة للصندوق الجماعي الأول، فالنساء اللاتي لديهن الحد الأدنى من الوسائل، وغير القادرات على توفير 35,000 FR اللازمة في البداية، تم مثلا إدراجهن في تعاونية التمويل الصغير Duterimbere (المترجمة ' دعونا نطور ')، وهي منظمة ائتمان غير ربحية تقدم القروض خصيصا للنساء.

▪ **المرحلة الرابعة: الانتقال إلى الموقع الجديد:** انتقل في أفريل سنة 2010 أعضاء التعاونية الجدد الـ74 الذين منحتهم المقاطعة مركزا مؤقتا إلى الموقع المخصص حديثا في منطقة Musezero التابعة لغاسوزي، وبما أن بناء السوق لا يكتمل، بدأ الأعضاء على الفور ببناء أكشاك خشبية مؤقتة لأجل بداية العمل.

▪ **المرحلة الخامسة: تأمين المرحلة الثانية من الائتمان:** قدرت تكاليف الإنشاء بـ 156 مليون FR، مما يتطلب استثمارا بمبلغ 625,000 FR لكل بائع، وكان القرار الجماعي بمواصلة العمل لأنه يمكن تأمين القروض من البنك الشعبي بمجرد أن يحصل العضو على حد أدنى 200,000 FR، أما بالنسبة لغير القادرين فستكون هناك فرصة لاستئجار حيز بسعر مخفض، انتهت المرحلة الثانية للإنجاز وبلغت تكلفة البناء 260 مليون FR مع تقديم القرض اللازم من البنك التجاري الكيني.

▪ **المرحلة السادسة: التسريع بتجسيد المرحلة الثانية للبناء:** في 8 جويلية 2010 صدرت شهادة تقييم الأثر البيئي، وبعد خمسة أيام فقط أصدر مجلس التنمية في رواندا (RDB) تصريح البناء، وقد تحصلت التعاونية على الصبغة القانونية رسميا لتعاونية duhahiraneGisozi في 31 جانفي 2011، ويرجع تسريع هذه العملية لتوصية مؤقتة بسيطة قدمها مكتب.

- **المرحلة السابعة: اجتماع الجمعية العامة والمرحلة الثالثة من التخطيط:** في 3 ديسمبر 2010 عقد اجتماع بين المقاطعة وخبير في الترويج التعاوني و230 من أعضاء التعاونيات، ونوقشت الأهداف واتسع نطاقها لتشمل المرحلة الثالثة من المجمع التجاري بالإضافة إلى المرحلة الثانية من السوق.

- **المرحلة الثامنة: الانتهاء من المرحلة 2 للبناء:** اكتمل بناء السوق الحديث في 10 ديسمبر 2011، ولديه قدرة استيعاب تشمل 350 بائعا.

- **المرحلة التاسعة: تأمين المرحلة الثالثة للائتمان:** بعدما ارتفع عدد أعضاء التعاونية إلى 312، اتصلت بمجلس التنمية في رواندا (RDB) لإكمال المجمع التجاري، وقد تم الحصول على الدعم اللازم بتكلفة إجمالية قدرها 1.4 مليار فرنك رواندي.

- **المرحلة العاشرة: بناء المجمع التجاري:** اكتمل بناء المجمع التجاري بقدرة استيعاب 500 متجر، مع ضمان متجر لكل عضو في الجمعية التعاونية مع إتاحة الفرصة للشراء أو الإيجار من داخل أو خارج التعاونية.

2- **نتائج عمل تعاونية duhahirane**: النتائج الإيجابية وتأثير عمل التعاونية متعددة وشاملة لعدة قطاعات، بحيث تجاوزت حدودها، يلخص الجدول الآتي الآثار الواقعة على أعضائها، منطقة جيسوزي المحلية ومقاطعة Gasabo، وكذلك على المشروع من وجهة نظر الرابطة الرواندية لسلطات الحكم المحلي (Ralga) في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الآثار المترتبة لتعاونية gisozi على الأعضاء والمنطقة والمقاطعة

الآثار	312 عضوا	مكان جيسوزي Gisozi	مقاطعة جاسابو Gasabo
الاجتماعية والاقتصادية	استثمرت أعضاءها في مجمع تجاري قيمته 1.4 مليار فرنك رواندي ارتفع دخلهم اليومي من 1 دولار إلى 20 دولار	تم تحسين خدمات المنطقة خصوصا في القطاع المصرفي.	تتلقى مقاطعة جاسابو عائدات الضرائب بحوالي 963000 فرنك رواندي يوميا
بيئة الأعمال	فتح كل عضو حساب مصرفي واحد على الأقل.	انفتح القطاع المصرفي لـ Gisozi أكثر مما كان عليه لمنح ائتمانات	كانت حوافز المقاطعة فعالة للغاية.

		للمستثمرين غير الرسميين الذين لديهم مشاريع مماثلة.	
		بدأت تعاونيتان أخريان في مقاطعة جاسابو: FODECO (باعة ملابس تجزئة) في قطاع Gipsoro COPCOM (مواد البناء) في قطاع Gisozi	
المساواة بين الجنسين	حوالي 70 % من أعضاء التعاونية من النساء.	تقدمت بائعات شوارع أخريات للحصول على ائتمان وفتحن متاجرهن الخاصة في مواقع أخرى في كيغالي.	تم إطلاق مشروع بمبلغ 52 مليون فرنك رواندي لتدريب نساء شابات والبائعات في التجارة وبناء الأسواق الصغيرة في المقاطعة.
عمالة الشباب	حوالي 70 % من الأعضاء تقل أعمارهم عن 35 سنة. لقد أصبحت هذه أمثلة للشباب الآخرين.	بعض الشباب الذين فتحوا ورشة نجارة معدنية في السوق الحديث لـ Gisozi-Gakinjiro حصلوا على عقد مع وزارة البني التحتية.	
العلاقات العامة / الخاصة	يدعم أعضاء التعاونية وكالة التنمية الرواندية وأصبحت التعاونية رسمية.	تم انتخاب عضو في التعاونية نائب رئيس المجلس المحلي Gisozi لتمثيل جميع التعاونيات.	وافقت الحكومة على بناء طريق الوصول إلى سوق Gisinji-Gakinjiro التمويل عن طريق عقد أداء المقاطعة.

التجربة السادسة: تعبئة القطاع غير الرسمي حول المشكلة البيئة: حالة مدينة أروشا في تنزانيا

قدم المجلس البلدي للمدينة ابتداء من سنة 1998 حوالي 300 مليون TZS في شكل قروض إلى 259 مستفيد بفائدة منخفضة بنسبة 10% مستحقه الدفع في السنة. إن المبادرات المعروضة نابعة من انشغالات بشأن تدهور الظروف البيئية، والتي تعود جزئيا إلى السلوك العشوائي للأعمال التجارية غير الرسمية، وبذلك فإن هذه الحالة تبين أن الحكومات المحلية لا تحتاج بالضرورة إلى تعطيل سبل العيش عندما تنفذ التخطيط الحضري أو الأنظمة البيئية، وتبين المبادرة أيضا أن السلطات الحضرية يمكن أن تعزز الاقتصاد غير الرسمي حتى في حالة مثل تنزانيا التي لا توجد فيها سياسة أو إستراتيجية صريحة بشأن هذا القطاع. فقد طور المجلس البلدي لـ أروشا نهجا شاملا مع القطاع غير

الرسمي، يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بما في ذلك القطاع غير الرسمي مع احترام البيئة، وأطلق مجلس البلدي عدة مشاريع في هذا الصدد، نذكر منها:

1- **إنشاء مشاتل:** قدم مجلس البلدية مجانا أراضٍ لعمال القطاع غير الرسمي لتطوير مشاتل الزهور والأشجار على جانب الطريق، تم إنشاء 130 مشتلة، توظف حوالي 2000 شخصا، وتنتج رقم أعمال سنوي قدره 1.6 مليون دولار، ومن المتوقع أن يزيد التشغيل بنسبة 10% كل عام، بإنتاجية قدرها 1.8 مليون شجرة سنويا، سمحت هذه المشاتل بإعادة تشجير مدينة أروشا والمناطق المحيطة بها، كما حفزت نمو الخدمات المتعلقة بالمناظر الطبيعية، ونتيجة لذلك فإن مدينة أروشا مكتفيه ذاتيا من خشب الوقود وتطور تجارة خشب التدفئة، ويقوم المجلس الآن بتعزيز السياحة في المناطق المجددة التي ستزيد من فرص العمل في المدينة.

2- مراكز غسيل السيارات:

قام مجلس مدينة أروشا بتعبئة مقاولين من القطاع الخاص لإنشاء خمسين مركزًا لغسيل السيارات مجهزة، وتضم العديد من الخدمات وتوظف حوالي 2000 شابا، بعد إنشائها، سمح التطبيق الصارم للوائح البلدية التي تحظر غسل المركبات في المناطق غير المصرح بها للبلدية بجمع حوالي 30 مليون شلن تنزاني في غرامات لمجلس البلدية سنويا.

3- **مشاريع إعادة التدوير:**

شنغا شنغا (Shanga-Shangaa) ورشة عمل للفنون والحرفة اليدوية فريدة في أروشا توظف وتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة، وكثير منهم من النساء، في تصميم وإنتاج مختلف المواد بما في ذلك المجوهرات عن طريق إعادة تدوير البلاستيك والمعادن والزجاج والمطاط، يتم توفير المواد من قبل جامعي القمامة من القطاع غير الرسمي، الذين يصدرون أيضا بعض النفايات. وقد قام المشروع بتنويع أنشطته لتشمل مطعما، وأصبح الآن مركزا رئيسا لجذب السياح والتسوق في أروشا.

كان دور المجلس المحلي لأروشا ضمن هذه المبادرة هو صياغة القوانين الداخلية الملائمة لتوفير الميزانية والموظفين المهرة والأراضي والمعدات، وساهمت الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي بمعلومات ورؤى مفيدة بشأن أنشطتهم وأيضا بموارد، وهذا إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، كما شاركت منظمات المجتمع المدني أيضا. وتم تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق الأنشطة.

يمكن استخلاص العديد من الدروس من هذه المبادرات:

- لا تحتاج الحكومات المحلية بالضرورة إلى تعطيل سبل العيش في الاقتصاد غير الرسمي عندما تنفذ التخطيط الحضري أو الأنظمة البيئية؛
- يمكن للسلطات الحضرية أن تعزز بنجاح الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي حتى في بلد مثل تنزانيا الذي لم يضع بعد أي سياسة أو إستراتيجية صريحة في هذا المجال؛
- يمكن للاقتصاد غير الرسمي، إذا كان متحفزا بما فيه الكفاية، أن يمتثل لقواعد وأنظمة الحكم المحلي وأن يسهم بالأفكار والموارد والحلول لما يسمى بمشاكل القطاع غير الرسمي؛
- يمكن أن يكون هناك العديد من الفوائد، بما في ذلك المالية، للحكومة المحلية (على سبيل المثال تحسين جباية الضرائب) التي تعمل بشكل إيجابي مع الاقتصاد غير الرسمي؛
- من الممكن الاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي بموارد القطاع الخاص الرسمي.

الخاتمة:

تبين هذه المجموعة من دراسات الحالات المختلفة المستمدة من مدن إفريقية الالتزام المتزايد باتباع نهج أكثر شمولا ونماء إزاء الاقتصاد غير الرسمي والعمل وفقا لذلك، وكانت جميعها مبادرات قامت بها السلطات المحلية لتلك المدن بمشاركة منظمات وهيئات حكومية، نظرا لأن عددا كبيرا من المواطنين يشتغلون بالقطاع غير الرسمي خاصة في التجارة، وهو بهذا يساهم من التخفيف من حدة البطالة و الفقر، وتشير بعض الحالات أن التدخلات لم تكلل كلها بالنجاح، فالاقتصاد غير الرسمي بطبيعته يطرح بعض التحديات الرئيسية على الحكومات المحلية، مثلا في عملية التخطيط والتشاور مع أصحاب المصلحة، ومع ذلك توفر جميع الممارسات الست بعض الدروس والتجارب القيّمة التي قدمتها الحكومات المحلية نحو الاقتصاد غير الرسمي في جميع أنحاء إفريقيا.

الأشكال والجداول والهوامش:

1- الأشكال:

الشكل رقم (01): الاقتصاد غير الرسمي حسب المناطق

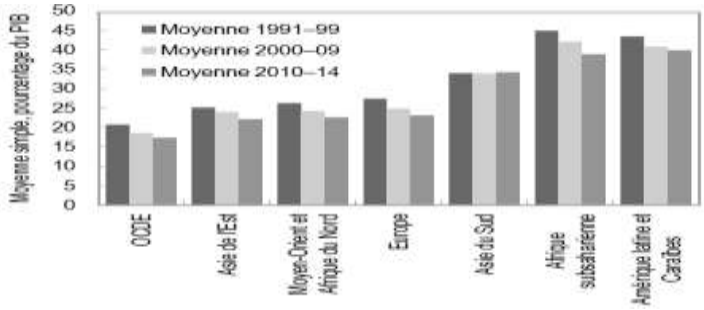

المصدر: L. Medina, R. Bouis et al. ; P 56.

الشكل رقم (02): الاقتصاد غير الرسمي لإفريقيا جنوب الصحراء حسب طبيعة الدول للفترة مابين 2014-1990

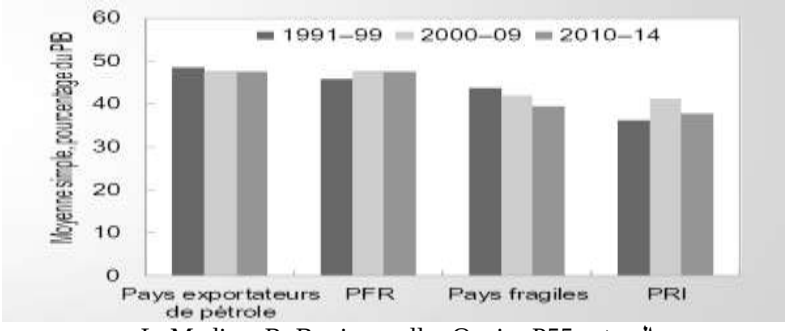

المصدر: L. Medina, R. Bouis et all. ; Opcit ; P55.

Note : PFR = pays à faible revenu; PRI = pays à revenu intermédiaire

الجدول رقم (01): الفرق الرئيسي بين التصور السابق والحالي للاقتصاد غير الرسمي

النظرة القديمة	النظرة الجديدة
...الاقتصاد التقليدي الذي يذبل ويموت مع النمو الصناعي الحديث.	..."هنا للبقاء" والتوسع مع النمو الصناعي الحديث.
...إنتاجية هامشية فقط	...مورد رئيسي للعمالة والسلع وخدمات الفئات ذات الدخل المنخفض. وهو يساهم بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.
... يوجد بشكل منفصل عن الاقتصاد الرسمي.	... مرتبط بالاقتصاد الرسمي – فهو ينتج، يتفاوض، يوزع ويقدم الخدمات للاقتصاد الرسمي
... يمثل مخزن لاحتياطي اليد العاملة الفائضة.	..يعود الجزء الأكبر من الزيادة الأخيرة في العمالة غير الرسمية إلى انخفاض العمالة الرسمية أو إلى عدم رسمية أو عدم تقنين علاقات العمل التي كانت سابقا رسمية
...يتكون أساسا من تجار الشوارع والمنتجين الصغار جدا.	... يتكون من مجموعة واسعة من المهن غير الرسمية–في نفس الوقت نجد «الأشكال القديمة المرنة" مثل العمل اليومي العرضي في البناء والزراعة، ونجد أيضا " الجديدة" مثل الوظائف المؤقتة وذات الدوام الجزئي، بالإضافة إلى الأعمال المنزلية للصناعات ذات التقنية العالية.

المصدر: S David, O Ulrich, S Zelezeck and N Majoe, MANAGING INFORMALITY: Local government practices and approaches towards the – Learning examples from five African countries, P11

[1] LEDNA, SALGA, MANAGING INFORMALITY: Local government practices and approaches towards the informal economy – Learning examples from five African countries, 2012. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/managing_informality_local_governments_practices_towards_the_informal_economy.pdf

[2] S David, O Ulrich, S Zelezeck and N Majoe, MANAGING INFORMALITY: Local government practices and approaches towards the informal economy – Learning examples from five African countries, P11.

[3] Nacer-Eddine Hammouda, Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation, In book: Informalisation des économies Maghrébines, Publisher: CREAD Editors, 2014, pp.69-102. https://www.researchgate.net/publication/264622535

[4] https://www.oecd.org/fr/csao/publications/42358563.pdf

[5] بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

[6] http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25.pdf. P2-3

[7] OCDE, Manuel sur la mesure de l'économie non observée, 2003, P14 http://passthrough.fw-notify.net/download/391280/http://www.oecd.org/fr/sdd/cn/32016147.pdf. OCDE,

[8] عطار عبد الحفيظ، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– ،2009-2010، ص10.

[9] Leandro Medina, Romain Bouis, Hilary Devine, Mehmet Cangul et Frank Wu ; L'économie informelle en Afrique subsaharienne, sous direction Ali Mansoor et Cemile Sancak ; P 56. https://www.imf.org/fr/Publications/REO/SSA/Issues/2017/05/03/sreo0517

[10] https://www.agenceecofin.com/economie/1107-48740-le-secteur-informel-represente-entre-20-et-65-du-pib-des-pays-d-afrique-subsaharienne-fmi

[11] Association des gouvernements locaux d'Afrique du sud (South African Local Government Associatio-SALGA).

[12] Forum national sud-Afraicain de l'economie informel (South African National Informal Economy Forum-SANIEF)

[13] Douglas Cohen (SALGA) & Pat Horn (StreetNet), Raising the profile of informal trade management as a key municipal service delivery function ; KZN 2012 REGIONAL AND LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT SUMMIT , SALGA, 2012. SALGA_STNET_KZN_LED.ppt

[15]Collecte des taxes de marche en mode de gestion déléguée : Guide pratique pour l'accompagnement des coopératives.

Patrick Imam, L'économie informelle en Afrique subsaharienne, Perspectives économiques régionales pour l'Afrique subsaharienne, Fond monétaire international, mai 2017. https://www.imf.org/fr/Publications/REO/SSA/Issues/2017/05/03/sreo0517